النشر العلمى وأثره فى بناء ودعم نشاط البحث العلمى

أ.د / أحمد نعيم البنداق

المركز القومى للبحوث

نائب رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا (سابقا)

تمهيد:

تعتمد النهضة الحضارية للمجتمعات على استمرارية التقدم واستدامة ارتقاء المعارف، وتعتمد أيضا على مدى القدرة والسعة فى نشر وتداول هذه المعارف من مجتمع لآخر، ومن جيل لآخر، ومن عالم وباحث لعالم وباحث آخرين، ولهذا فالمعرفة هى كنز من الأفكار والخبرات ورصيد من الفكر الثاقب، وهذا الكنز لا يمكن الحفاظ عليه أونقله إلا بالتسجيل والكتابة حتى يصبح قابلا للتدفق بنشره على أوسع نطاق.

يتميز العصر الذى نعيشه بسرعة الاتصال بين المؤسسات والمدارس العلمية المختلفة التى تمارس الأنشطة البحثية لإثراء المعرفة العلمية العالمية ولتطوير القاعدة العلمية والتكنولوجية فى مجتمعاتها. يسعى البحث العلمى نحوأهداف عديدة من أهمها بناء القدرة الذاتية للقاعدة العلمية والتكنولوجية، ويقوم النشر العلمى والإعلام به - بفضل نمو وتطور ثورة الاتصالات - بدور أساسى فى هذا الشأن، كما تؤلف وسائل الاتصال والإعلام بالمعارف المستحدثة قوى فعالة ومؤثرة بفضل وفرة المعلومات وتدفقها والتى تحمل بين ثناياها إمكانات هائلة على التنوير لتضفى بصورة جلية كثيرا من التعديلات على حياة وأفكار البشر.

إذا كان البحث عن الحقيقة وتحرى الصدق هوالهدف الأساسى للباحث والعالم فإن تقدير الآخرين له هومطلب إنسانى مشروع من حق العلماء أن ينعموا به. يتعلق تقدير المجتمع العلمى وإثبات الذات فيه بسرعة نشر الأفكار والإبداعات، لذا يتسابق ويتنافس العلماء على أسبقية النشر فيبعثون بالبحث إلى الدوريات المرموقة، أوفى رسائل لجهات البحث الأخرى ليعلموا من يهمه الأمر عن الإنجاز والسبق.

أهداف النشر العلمى:

تعرض معظم الكتابات لأهداف رئيسية للنشر العلمى تتلخص فى إمكانية نقل وتوصيل المعلومات والمعرفة العلمية للآخرين بما يمكن من التأثير فى آراء وأفكار القاعدة العلمية، وكذلك فى دعم نقل المعرفة ونشرها على أوسع نطاق. يعد النشر العلمى من أكثر المهام تعقيداً وعمقاً، بما قد يبدوللوهلة الأولى وخاصة أنه يرتبط بشدة ببناء القاعدة العلمية

والتكنولوجية، مما يحتم شمول استراتيجية المؤسسة العلمية وسياساتها وبرامجها على وسائل لإظهار مخرجات النشاط العلمى من بحوث ورسائل وتقارير مشروعات وغيرها وفق سياسة محددة للنشر العلمى.

دوافع النشر العلمى:

تدور نقاط عديدة حول دوافع وأسباب النشر العلمى والإعلام به، والتى يمكن أن تتبلور من خلال التساؤلات التالية:

١ ـ من هم الذين يقومون بالنشر العلمى ولماذا؟

٢ ـ من أين ينشأ النشر العلمى وإلى من يوجه؟

٣ ـ هل الذين ينتجون النشر العلمى والإعلام به هم أنفسهم الذين يتداولونه؟

٤ ـ هل تؤدى ثورة الاتصال الحديثة إلى احتكار المجتمعات العلمية المتقدمة لعملية النشر العلمى والإعلام به، أوإخفاء بعضه أوتوجيهه، وهل يمكن التحكم فيه وبسيطرة كاملة؟

٥ ـ أين موقع النشر العلمى العالمى من ديمقراطية تداول المعلومات؟

٦ ـ هل يتوافر للمجتمعات العلمية الناهضة إمكانية لعضوية منتدى النشر العلمى، العالمى عطاء وأخذاً أم أخذا فقط لما تجود وتسمح به المجتمعات العلمية المتقدمة؟

توضح حصيلة الدراسات التحليلية للنشر العلمى أن الدوافع الرئيسية لم تكن لهدف الإعلام العلمى كأولوية أولى، بل يمكن التكهن أن قدرا وافرا من المقالات العلمية لم تنشر بدافع الإعلام وتحقيق الاتصال العلمى مع المهتمين من نفس التخصص، فما زال يجرى الاتصال العلمى بين الباحثين والعلماء ليُلهم الأفكار الإبداعية عن طريق الاتصالات الشخصية فى مرحلة سابقة لمرحلة النشر العلمى، وذلك من خلال الزيارات والمشاورات والمراسلات والمؤتمرات، وتبادل نسخ المقالات المعدة للنشر Preprint، وقد استجد عليها أيضا ما يعرف حديثا بالاجتماع عن بعد Teleconference، والتى يجرى فيه عرض وتبادل المعلومات بشكل شخصى ومباشر دون الاعتماد على أساليب النشر التقليدية.

ترتيب الدوافع:

يمكن ترتيب الدوافع الظاهرة للنشر العلمى فى:

١ ـ حرص الباحث أوالعالم أوالكاتب على إثبات سبقه فى أى إسهام علمى أوفى كشف جديد ذى شأن، وما يترتب على ذلك من حق ملكية الفكرة والريادة والاستشهاد بعمله المنشور فى بحوث أخرى لاحقة (Citations).

٢ ـ حرص العالم أن يكون إبداعه العلمى الذى يحمله متن المقال أوالكتاب أوالمنشور العلمى بمثابة لبنة لإنجاز علمى آخر على نفس الطريق، ومن ثم يكون نقطة ارتكاز لقفزات للأمام، وأن يكون ركناً أصيلا فى بناء وإثراء المعرفة للقاعدة العلمية والتكنولوجية.

٣ ـ إن النظم المجتمعية المعاصرة تجعل للنشر العلمى قيمة خاصة فى تحديد مكانة العالم أوالباحث أوالدارس ويستوى فى ذلك اشتراط المؤسسة البحثية ـ سواء الجامعة أوالمركز البحثى ـ أن يكون النشر العلمى مقياسا أساسيا لمنح الدرجات العلمية أو للارتقاء فى المراتب العلمية الوظيفية على أساس قدر البحوث المنشورة كماً ونوعاً.

٤ ـ إن النظم العالمية المعاصرة تقيم المؤسسة البحثية وتحدد مرتبتها العلمية بقدر ماتخرجه المدارس العلمية من معطيات النشر العلمى وبما تسديه للمعرفة الإنسانية من تقدم وإضافات، فالنشر العلمى يهم المؤسسة بدرجة مساوية أو أكبر من العالم أوالباحث ذاته لأن معيار النشر العلمى كماً ونوعاً يعد من ركائز Bench-marking للمؤسسة وتصنيفها على سلم الصدارة العلمية العالمية.

٥ ـ يساعد النشر العلمى على مستوى التقييم الداخلى والخارجى فى التعبير عن قدرة المؤسسة البحثية على وضع مبررات التمويل وطلب الاعتمادات المالية على هدى من تقارير الإنجازات السنوية أوالمرحلية.

٦ ـ تعتبر أصالة وعمق النشر العلمى وحداثته وتنوعه وكثافته تعبيرا ضروريا عن كفاءة وإمكانية المؤسسة البحثية لتناول القضايا التنموية المحلية فى ذات الاختصاص لكون النشر العلمى معبراً عن مستوى اللياقة العلمية لاستمرارية المؤسسة فى أداء دورها البحثى والتقنى فى المجتمع.

٧ ـ يعد النشر العلمى ذاكرة توثيقية للمؤسسة البحثية، حيث يمكن أن يستفاد بتراكم مخرجات النشر العلمى الموثق فى تحليل الاتجاهات والاهتمامات وتطورها عبر الخطط البحثية المتتابعة.

٨ ـ يعطى تكامل النشر العلمى الموثق على مستوى الجامعات والمراكز البحثية والهيئات المختلفة صورة حقيقية وواقعية عن أوضاع المجتمع العلمى ومدى تقدمه عبر السنوات كما يمثل أيضا ركيزة وزادا طيبا لنموالقاعدة العلمية والتكنولوجية.

وسائل النشر العلمى:

الدوريات العلمية:

تعد الدورية ببساطة نسبية هى ذلك المطبوع الذى يصدر متميزا بعنوان ثابت، وعلى فترات منتظمة فى صورة أعداد أو أجزاء متتابعة يحكمها ترقيم مسلسل، ويشتمل كل عدد على مقالات أوإسهامات لأكثر من مؤلف، وقد قصد بهذه النوعية من المطبوعات الصدور إلى ما لا نهاية أى أنه لايستطاع مسبقا معرفة متى سيتوقف المطبوع عن الصدور.

تمثل الدورية منافذ رئيسية لنشر الأفكار وبثها لتبادل الخبرات الحديثة، وتتيح تطور المعلومات ونموها خاصة تلك التى لا يستغرق التعبير عنها نصاً مطولاً يمكن نشره فى شكل كتاب وتتيح

أيضا نشر الأفكار دقيقة التخصص والتى لا يمكن نشرها فى صورة كتاب .

تنضوى تحت لواء هذا التعريف الدوريات المتخصصة الأسبوعية ونصف الشهرية والشهرية والفصلية ونصف السنوية والسنوية، وعادة ما يرتبط نشر المقالات البحثية والخطابات إلى المحرر (Letters to the Editor) والملاحظات العلمية (Scientific Notes) فى ذهن القارئ المتخصص للحصول على المعلومات المستجدة وأحدث المعارف المنشورة فى مجال التخصص .

تنهض الدوريات العلمية بحكم طبيعتها بعدد من الوظائف الإضافية، حيث يتيح انتظام الدوريات وسرعة نشرها وتداولها القدرة على دعم ادعاءات السبق فى النشاط العلمى، بحيث يكون قصب السبق لمن ينشر له أولا وليس من نصيب من يتوصل للكشف أوالملاحظة أوالنظرية قبل غيره . يؤدى التفكير فى سرعة النشر إلى أهمية دور الدوريات وضرورتها فى تلبية احتياجات الباحثين، وذلك لا يقلل بحال من أهمية الدوريات أيضا فى تدفق المعلومات المتخصصة للباحثين ذاتهم .

تقارير البحوث والمشروعات:

عند انتهاء الباحث من إجراء تجارب بحثه، ويشرع فى تسجيل الخبرة المكتسبة والنتائج، فإن هذا التسجيل يتخذ شكل التقرير المبدئى، ويمثل هذا التقرير مرحلة وسطية فى تسلسل أنشطة نشر وبث المعلومات، ثم قد تعاد صياغة محتوى هذا التقرير فى شكل مقالة تنشر بإحدى الدوريات، ويمكن أيضا أن يكون التقرير ممثلا لمرحلة نهائية فى عملية النشر وخاصة فيما يسمى بالبحوث والمشروعات التعاقدية، وهى الأنشطة التى يتم إجراؤها بناء على تكليف تعاقدى من جانب إحدى المؤسسات أوالهيئات الحكومية أوالشركات الصناعية .

المراجعات Reviews:

تعرف مراجعات البحوث بأنها مصنفات علمية تتضمن حصر واستعراض البحوث التى تمت فى التخصص أوالمجال بما يعطى صورة شاملة المعالم عن الموضوع . يجب أن تشتمل المراجعة على عرض البحوث التى أجريت فى موضوع الدراسة، سواء نشرت فى الداخل أو الخارج، وكذلك قائمة ببليوجرافية بالبحوث الواردة فى المراجعة .

الكتب:

يقصد بالكتاب هوالمطبوع الذى لا تقل عدد صفحاته عن خمسين صفحة من مجلد واحد أو أكثر، ويمكن أن يتناول موضوعا واحدا أو عددا من الموضوعات المتجانسة، أو التى تجمعها خاصية واحدة أوأكثر، ومن الممكن أن يصدر فى طبعات متعددة وليست له صفة الدورية .

الأطروحات:

الأطروحة أوالرسالة الجامعية هى وسيلة لنشر الأعمال والأنشطة العلمية التى يقوم بها طالب الدراسات العليا للحصول على درجة

جامعية معينة، وتقع الأطروحات مع تقارير الأعمال البحثية فى نفس منطقة النزاع، حيث تضاربت الآراء حول قيمتها العلمية ومدى استدامة هذه القيمة والعوامل المؤثرة فى ذلك، سواء ما يعود منها إلى طبيعة الأطروحات ذاتها أو إلى وسائل التعريف بها، أو إلى مدى توافرها وتداولها بين القراء والباحثين، أو إلى وجود منافذ أخرى للنشر تستقى من المحتوى العلمى لهذه الأطروحات.

أصالة النشر العلمى:

لا يؤتى التقدم العلمى ثماره إلا فى ظل حرية فكر خالصة من كل شوائب الضغوط، ذلك المناخ الذى يجب أن يتوافر ويظلل النشاط البحثى ومخرجاته، فإن كان من المسلم به ضمان حرية البحث والابتكار وحماية حرية فكر القاعدة العلمية والتكنولوجية، فلا أقل من أن يقترن هذا الضمان بالالتزام بالقواعد المتعارف عليها للنشر العلمى وبالقيم الأخلاقية الرفيعة. تقوم ممارسة النشاط البحثى على الالتزام بقيم أخلاقية معينة وهى الصدق والأمانة والإخلاص فى تقرير نتائج البحث واحترام جهد الآخرين ومنجزاتهم التى أفادت البحث ثم الأريحية والكرم فى جعل نتائج البحث متاحة.

بناء القاعدة العلمية التكنولوجية:

إن عدم الاهتمام أوالاكتراث بالتنشئة القيمية للقاعدة العلمية من شأنه أن يفرز أفرادا قد يتسمون بالعجز وعدم نضج الفكر نتيجة لعدم دقة الاختيار المبدئى أولقلة التدريب العملى الأولى لهم، أولفقدان القدرة والمثل الطيب أمامهم، مما يسهل عليهم أو يدفعهم لطريق الانحراف عن قيم الفكر الأصيل فى النهوض بالنشاط البحثى والذى أول ما يتمثل فى عدم دقة التجريب أوضبط النتائج، وقد يتصاعد هذا المسلك لسرقة أولاقتباس إنتاج علمى للغير - جزئيا أوكلياً - أولتزوير أولإعادة تصفيف نتائج بحثية أو لمحاولة الإغفال المتعمد لأدوار رئيسية لشركاء فى العمل... إلخ. إن صور الانحراف القيمى والأخلاقى، ومن ثم ظهور تجاوزات فى النشر العلمى ليست وقفاً على بعض العاجزين علمياً - نتيجة لظروف معينة - بل قد يمارسها أفراد لا تنقصهم المهارات ولكن تعوزهم بالقطع القيم والفضائل الخلقية الحميدة.

التعدى على الحقيقة:

يأخذ التعدى على الحقيقة العلمية أو إغفالها أحيانا صورا كثيرة، منها اختلال الأمانة فى الإجراءات المنهجية لعملية النشر العلمى ذاتها. يتلاحظ خروج البعض عن مقتضيات القيم والأخلاقيات فى ممارسة النشر العلمى ليس بسبب انحرافات خلقية شخصية، بل بسبب أزمات ناشئة عن بعض الصراعات المجتمعية كمحصلة لأوضاع اقتصادية واجتماعية وثقافية مستجدة تنعكس سلبا على قيم المهنة، ولكن الأمر الأفدح والأكثر

خطورة هوتباطؤ وتواطؤ بعض الهيئات العلمية المناط بها حماية قيم النشر العلمى وأخلاقياته وتغاضيها عن اتخاذ أية إجراءات رادعة إزاء المخالفين والمنحرفين، مما من شأنه ظهور قدر من اللامبالاة والفوضى القيمية فى جنبات القاعدة العلمية، وهو ما يساعد ويغرى أيضا على سهولة تكرار مثل هذه الأفعال والحوادث، فمثل هذا السلوك المؤسسى غير الملتزم مسئول أيضا عن استشراء صور عديدة من الانحراف فى المجال بكل صوره التقليدية المعتادة، والتى قد تبتكر له أيضا نماذج جديدة مع تطور أساليب النشر وثورة الاتصالات.

معوقات النشر العلمى:

يقتضى الأمر أن تأخذ المدارس العلمية بالجامعات والمراكز البحثية بتقاليد راسخة وقواعد ثابتة لعملية تنظيم الكتابة والنشر العلمى والارتقاء بمستواه، وذلك بموجب لوائح مستقرة تعين القاعدة العلمية وتوجهها لممارسة عملية النشر بكافة جوانبه الفنية وخاصة طرق الكتابة ومعالجة ضعف اللغة وعدم وضوح الصياغة وتحقيق سرعة النشر فى التوقيت الملائم حتى لاتفقد المادة العلمية أثرها الإيجابى فى الإعلام العلمى.

السمات الغريبة:

تهافت بعض الباحثين بصفة عامة على عملية النشر مما أسفر عن سمات غريبة مستحدثة تمس فلسفة وهدف ورسالة وشكل ومضمون النشر العلمى فى صورته التقليدية ومثال ذلك البحوث ضئيلة المحتوى وكثرة عدد المشتركين فيها والتفاوت المذهل فى مواقف هيئات تحرير الدوريات العلمية ومحكمى البحوث، وفى اختيارهم ومستواهم العلمى وموقفهم من قبول المقالات للنشر، وما قد يؤدى إلى الإخلال بالأمانة العلمية، أوتقديم نفس البحث لأكثر من دورية للنشر فى ذات الوقت أونشر نفس مضمون البحث أو تجزئته فى صياغات مختلفة وتقديمه لعديد من الدوريات متواضعة فى قدراتها العلمية وفى بلدان متفرقة.

تجلت ظاهرة تعدد مؤلفى المقال أوالبحث الواحد بشكل واضح، فكانت الغالبية العظمى من المقالات المنشورة فى عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات هى بحوث نابعة من مدارس علمية قدمها مؤلف واحد ومعه شريك واحد أو اثنان أوأستاذ وتلميذه أومساعده أو زميلان حقيقيان كل له دور ومشاركة تخصصية ملموسة، وقد طرأ فى إطار تلبية الانتفاع المتبادل لمتطلبات الترقى تزايد عدد أسماء جماعات المتعاونين (المؤلفين) على المقالات المنشورة، ووصل الحال أحيانا لعدد من المشتركين يناهز أصابع اليدين ويسطرون أسماء جهات عملهم، مما يكشف بسهولة التباعد الجغرافى أوالتخصصى الدقيق لهذه الجهات.

الدوريات المحلية:

١ ـ بادرت معظم الكليات الجامعية بإصدار دوريات علمية خاصة بها لنشر بحوث من

جميع التخصصات القائمة بالكلية، مثل الكيمياء بفروعها والفيزياء والبيولوجيا والجيولوجيا وغيرها.

٢ ـ هيئة تحرير الدورية هى بحكم صدورها عن الكليات، تتكون من عدد من أعضاء هيئة التدريس بالكلية.

٣ ـ ترسل البحوث لمحكم واحد أو اثنين قد يتم اختيارهما باستطلاع رأى مقدم البحث ذاته أو رئيس القسم التابع له الباحث.

٤ ـ قد يختار المحكم أو المحكمين من داخل الكلية نفسها، أو أن يكون أحدهما من كلية أخرى مقابلة.

٥ ـ الدوريات المحلية غير مدرجة غالبا فى دوريات المستخلصات لأنها تحتوى على خليط من التخصصات.

٦ ـ يتم تداول الدوريات المحلية إن أمكن على المستوى الداخلى، وبسبب عدم انتظام صدورها لا يستطاع التبادل بها مع دوريات علمية أخرى محليا أوعالميا.

٧ ـ تمثل هذه الدوريات باباً خلفيا للراغبين فى النشر من أجل الترقية بمثل هذه النوعية من البحوث فى هذه الدوريات متواضعة المستوى، وما يمثله ذلك من خطورة على مستقبل البحوث العلمية وبناء القاعدة العلمية والتكنولوجية.

تتلخص الأسباب التى تؤدى إلى عدم انتظام صدور الدورية بسبب التخصص العلمى في:ـ

١ ـ ندرة التخصص، ولذلك فإن ما يرد من بحوث متجانسة يكون عادة قليل العدد.

٢ ـ صدور أكثر من دورية متخصصة فى نفس المجال أوتخصص فرعى خاصة إذا كانت إحداها تتساهل فى التحكيم والنشر.

٣ ـ عدم التفرقة فى بعض المجالات فى بعض لجان الترقية بين النشر فى الدوريات المختلفة، سواء كانت بحوثها تخضع للتحكيم الخارجى أوللتحكيم الجاد، كما هوالحال فى بعض الدوريات التى تصدرها بعض الجهات مما يدفع البعض إلى اختيار الدوريات الأسرع والأسهل فى نظام تحكيم البحوث بها.

ويترتب على عدم انتظام صدور الدوريات العلمية بعض المشاكل مثل:ـ

١ ـ قد يلجأ الكثير من الأفراد والهيئات الداخلية والخارجية إلى إلغاء اشتراك المجلة.

٢ ـ تجاهل دوريات المستخلصات العالمية نشر مستخلصات للبحوث التى تظهر بالدوريات المتأخرة فى صدورها.

٣ ـ قد يلجأ المؤلفون إلى عدم الإقبال على النشر فى الدوريات غير المنتظمة.

المؤلفون:

يساهم مؤلفوالبحوث بشكل مباشر فى عدم انتظام النشر أحيانا نتيجة ما يحدث بسببهم من تعطيل فى عمليات التحرير، ومن أمثلة هذه العقبات:ـ

١ ـ ورود الكثير من المقالات العلمية غير صالحة، من حيث عدم الالتزام بقواعد الكتابة العلمية فيما يختص بإعداد البحث وكتابة المراجع وإعداد الرسوم البيانية والصور الفوتوغرافية . . . إلخ .

٢ ـ يكون البحث مكتوبا بطريقة رديئة وغير واضحة لا تصلح للطباعة وتتلاحظ هذه الظاهرة أحيانا فى بعض الدوريات التى يتم تحريرها تحت إشراف بعض من غير المتخصصين، والذى يقتصر دورهم فى هذه الحالة على عمليات الطباعة، ويمكن إرجاع هذه المشاكل إلى بعض القصور فى عمليات التحرير والتحكيم .

٣ ـ ضعف المستوى اللغوى وكثرة الأخطاء الهجائية، الأمر الذى يجعل البحث غير صالح للعرض على المحكمين .

٤ ـ قلة عدد البحوث الواردة للدوريات الجادة، وذلك أن التساهل الشديد فى بعض الدوريات المحلية الأخرى يؤثر تأثيراً سلبيا على عدد البحوث التى ترد لها .

التحكيم:

من المعترف به أن مكافأة التحكيم المعمول بها حاليا، رغم أنها قد زادت مؤخرا إلا أنها عموما ضئيلة بوجه عام، ولا تشجع على التحكيم الجاد فمكافأة المحكم الداخلى قد أصبحت مؤخراً ٤٠ جنيها مصريا، والخارجى ٤٠ دولارا وهذه المكافآت لا تحفز المحكمين على الإقبال على التحكيم، وتجدر الإشارة إلى أن المكافأة رغم ضآلتها تصل للمحكمين الخارجيين بعد وقت طويل نسبيا، ونتيجة لذلك يرفض بعض المحكمين الخارجيين التعامل مع الدوريات العلمية، والبعض الآخر يستبقى البحوث طرفه لحين وصول المكافآت السابقة له .

يتولى أصحاب البحوث المقبولة للنشر تصحيح تجارب الطباعة وتسليمها لسكرتير تحرير الدورية خلال عشرة أيام من تسلمها ليتسنى له اعتماد التجربة النهائية للطبع، وجدير بالإشارة أنه لا يجوز نشر أكثر من ثلاث مقالات لذات المؤلف فى العدد الواحد بشرط ألا تتجاوز النسبة ٢٥٪ من مجموع مقالات العدد، كما لا يجوز لأى من أعضاء لجنة تحرير الدورية تحكيم أكثر من ثلاث مقالات فى العدد الواحد .

التحرير:

ترتبط الخطوات المختلفة لعمليات التحرير ارتباطاً وثيقاً، وكل منها يستغرق فترة زمنية، فإن أى تأخير فى خطوة ما يعتبر عائقا أمام إتمام باقى الخطوات، ومن أمثلة ذلك :ـ

١ ـ تأخر تصدير البحوث من سكرتارية تحرير الدورية إلى المحكمين .

٢ ـ تأخر ورود التقارير من المحكمين وخاصة الخارجيين منهم، وقد تصل فترة تحكيم البحث الواحد لمدة تتراوح بين ستة شهور وتسعة شهور بالرغم من الاستعجالات الدورية لهم .

٣ ـ تأخر ورود التعديلات التى يطلبها المحكمون

من المؤلفين رغم استعجالهم المستمر، ويحدث ذلك إما بسبب تراخى المؤلفين أوعدم تقبلهم لرأى المحكم، أوقيامهم بمحاولة النشر فى دورية أخرى بدون إخطار مسئولى الدورية الأولى بذلك أحيانا.

٤ ـ عدم التزام البحوث المقدمة بالقواعد الواردة فى لوائح النشر العلمى وورود بعض البحوث ينقصها الكثير من البيانات مثل عنوان المؤلف، المستخلص (Abstract) كلمات دالة، أشكال، مراجع... إلخ. هذا بالإضافة إلى صعوبة الاتصال ببعض سكرتيرى التحرير فى بعض الحيان.

٥ ـ بعض الدوريات قائمة على جهود فرد واحد مما يؤخر كثيراً من انتظام صدورها.

الطباعة:

رغم ما يقال عن إمكانات الطباعة الهائلة غير المستغلة فى مصر، فقد أثبتت التجارب الطويلة المريرة أن القليل من المطابع له خبرة حقيقية بالطباعة العلمية، ولم تستطع الإمكانات المحدودة المتوافرة للطباعة العلمية رفيعة المستوى أن تحقق انتظام صدور الدوريات أوتطوير نوعيها، خاصة فيما يتعلق بالرموز المختلفة والمعادلات الكيميائية والرياضية والتى تشكل صعوبة خاصة، بالإضافة إلى ما يتطلبه النشر العلمى من الجمع المتنوع فى السطر الواحد لنوعيات متعددة من الحروف وأشكال ورموز متغيرة، كما يشكل ما يطلبه بعض المؤلفين من تعديل جوهرى على النص الأصلى أثناء مراجعة تجارب الطبع صعوبة بالغة يضيع فيها الوقت والمجهود ويترتب عليها تكلفة إضافية. يلقى عدم مراجعة المؤلفين لتجارب الطبع أوعدم الدقة فى المراجعة عبئاً ثقيلاً على مسئولى النشر العلمى وسكرتارية تحرير الدورية، الأمر الذى يعطل انتظام إصدار الدورية. تجدر الإشارة إلى أن عدد النسخ المطلوب طبعها من كل دورية يتراوح بين ٥٠٠ ـ ١٠٠٠ نسخة، ويعتبر هذا العدد غير ذى جدوى اقتصادية، مما يجعل المطابع تعزف فى أغلب الأحيان عن قبول طبع العدد المطلوب بأسعار مقبولة.

التوزيع:

يؤثر حسن توزيع الدوريات العلمية على مدى الاستفادة منها، فعدم توزيعها على المتخصصين فى حينه، أوعدم التعريف بالدورية بإرسالها إلى هيئات علمية خارجية سواء عن طريق الإهداء أوالتبادل مع دوريات علمية مقابلة يقلل من أهمية الدورية العلمية، إن توسيع دائرة المستفيدين بالدوريات العلمية المحلية أمر مهم، وذلك عن طريق إرسالها إلى دوريات المستخلصات العالمية لنشر مستخلصات البحوث المنشورة بالدوريات المحلية بها.

الالتزام بأصول النشر العلمى:

تصدر بعض الدوريات العلمية المحلية المتخصصة فى مجالات مختلفة، وتتعامل فى تقييم البحوث التى ترد إليها مع علماء على درجة جيدة من التخصص، رغم أن هيئات تحرير مثل هذه الدوريات محلية تماماً، وكانت

هذه الدوريات متبادلة مع الجهات الناظرة فى كثير من دول العالم، ولكن خلال العقود الأخيرة خطى العلم خطوات واسعة، واتسعت الفجوة بين التقدم العلمى فى الغرب وما هو قائم محلياً، مما أدى لصعوبة القيام ببحوث على مستوى يقبل نشرها فى الدوريات العالمية شديدة التخصص عالية أومتوسطة المستوى، وأصبح لكى ينشر البحث فى الدوريات الصدارة يحتاج لمجهود كبير ولأجهزة وإمكانات معقدة، وعلى الرغم من أن لجان أوهيئات تحرير بعض الدوريات العلمية كانت جميعها مكونة من بين علماء الفروع المختصة المحليين والذين هم أعضاء فى الجمعيات العلمية المقابلة إلا أن هذه الدوريات كانت تلتزم بأصول النشر العلمى، وكانت أيضا على اتصال وثيق بالجمعيات العلمية المناظرة فى معظم دول العالم، كما أن هذه الدوريات كانت مدرجة ضمن دوريات المستخلصات العالمية، مما يساعد على الاستفادة من البحوث السابقة بجانب القدرة على الاتصال بالعلماء الذين ساهموا فى موضوعات البحوث المشابهة.

المتغيرات الجديدة:

إن المتغيرات الجديدة فى عالم المعرفة تفرض نفسها على ساحة العمل فى مجال النشر العلمى، وخاصة فيما يتعلق بتدفق المعلومات وتبادلها عن بعد وتقديم المعرفة عبر الشبكات الدولية، وأصبح النشر الإلكترونى ممهداً لشعار Telepublish الذى ينضم ويتآزر مع شعارات مماثلة تحت مظلة Telematics مثل (البحث عن بعد Teleresearch، الكتابة عن بعد Tele-graph، التجارة عن بعد Telecommerce، الرؤية عن بعد Television، السمع عن بعد Telephone الطب عن بعد Telemedicine، التعلم عن بعد Telelearning، العمل عن بعد Teleworking، التدريب عن بعد Teletraining . . . إلخ).

تمثل الرؤية المستقبلية الوافدة على التعامل مع النشر العلمى ظهور قواعد جديدة مستحدثة فى نظريات المعرفة وحقوق المؤلف أوالكاتب أو الباحث، والتى تنعكس بدورها على أسلوب إدارة النشر العلمى ذاته، فمن المهم إمعان التفكير لوضع أسس ومعايير لها.

إن ظاهرة تبادل المعلومات عن بعد ما هى إلا إحدى صور الإدارة الذكية للنشر العلمى، والتى سوف يترتب عليها تعاملات جديدة وفق نظم وتشريعات وسياسات تحكم مسار النشر العلمى الإلكترونى وتحفظ خصوصيته أيضا، فمن المفيد إمعان التفكير فى:

١ ـ إمكانية قيام الهيئات المسئولة عن إصدار الدوريات بوضعها التقليدى الحالى بدور متجدد فى ظل النظرة المستقبلية، أم ستبقى منعزلة فى النطاق المتحفى.

٢ ـ إمكانية تغيير العادات الذهنية للباحثين لتداول المعلومات وإمكانية التكيف والانتقال من أسلوب النشر العلمى التقليدى للبحوث والدوريات الورقية إلى الأسلوب الإلكترونى.

يقوم مجتمع المعرفة العلمية أساسا على إنتاج المعلومات وتداولها وتوزيعها باستخدام تكنولوجيات الاتصال المتقدمة، لذا سيصبح النشر العلمى متسما بكثافة فى التغيير وسرعة فى التدفق، مما ينعكس على تزايد التأثير المتبادل بين المدارس العلمية المختلفة، ولهذا يحتاج النشر العلمى الحديث لإدارة ذكية راشدة تواكب التحولات المتسارعة فى التقدم العلمى وتساعد أساسا على ضبط وتنظيم نشاط البحث العلمى بصفة عامة.

المقترحات:

أحسب أن نصيب القاعدة العلمية والتكنولوجية من الاقتراب والفهم السليم الصحيح للنشر العلمى محدود نسبيا ويشوبه كثير من الخلط، لذا فالحاجة ماسة لتقديم بعض الأفكار والرؤى فى إطار هذه الدراسة تتلخص فى:

أ- البحوث العلمية:

١- الارتفاع بالمحتوى العلمى للبحوث.

٢- المراجعة اللغوية الدقيقة للبحوث قبل إرسالها للنشر.

٣- قيام المؤلف بكتابة البحث طبقا للمواصفات الموضوعة، بحيث يتم تصويره وطبعه مباشرة لاختصار مدة التحرير والطباعة لسرعة إصدار الدورية، بالإضافة إلى الإقلال من التكاليف الخاصة بعمليات النشر.

٤- إعداد رصيد احتياطى من البحوث للنشر حتى يمكن تفادى عدم ظهور الدورية لقلة ما يرد لها أحيانا من بحوث ولضمان صدور الدورية فى التوقيتات المحددة لها.

ب- التحكيم:

٥- وضع حد زمنى لورود ردود المحكمين الداخليين والخارجيين من تاريخ إرسال البحث، وفى حالة عدم الالتزام بهذا الحد يسند التحكيم إلى محكم آخر.

٦- وضع حد زمنى لوصول ردود المؤلفين على تعليقات وتعديلات المحكمين، وفى حالة تجاوز الحد (أسبوعين من تاريخ تسليم البحث مثلا)، أوطلب المؤلف سحب البحث يجب تحميل المؤلفين التعويض المادى مقابل الجهد والنفقات التى بذلت فى عمليات التحرير والتحكيم، وفى حالة تعذر ذلك ينذر المؤلف بعدم قبول بحوث له للنشر خلال فترة زمنية محددة (سنة مثلا).

٧- ضرورة رفع مكافأة تحكيم البحوث داخلياً وخارجياً حتى يصبح أكثر ملاءمة للسادة المحكمين، ولضمان الاهتمام والجدية، كما يلزم العمل على تسهيل وصول المكافآت للمحكمين الداخليين والخارجيين.

٨- لا يجب أن يقل المستوى العلمى للمحكمين الذين تتعامل معهم سكرتارية تحرير الدورية العلمية عن المستوى العلمى لهيئة التحرير.

٩- ترسل سكرتارية الدورية العلمية البحث إلى محكمين مختلفين ولابد من موافقتهما النهائية، حتى يتم قبول البحث للنشر بعد عمل التعديلات التى قد يطلبها المحكمون.

١٠ـ تقوم الدوريات المحلية بإرسال البحوث التى ترد إليها إلى محكمين عالميين، الأمر الذى يجعل البحوث تحظى بتقييم حقيقى يخلومن أية انحياز، مما يجعل الباحثين أنفسهم أكثر اهتماما بنوعية البحوث المقدمة للنشر، لكى يبذل فيها جهداً طيباً لإخراجها على درجة عالية من العناية والجودة.

جـ ـ التحرير:

١١ـ تشكيل هيئات التحرير من علماء على درجة عالية من الكفاءة والتخصص فى مجال الدورية، ومن مدارس علمية مختلفة وإن أمكن من دول مختلفة..

١٢ـ تنظيم أسلوب تحرير وإصدار الدوريات العلمية وتوحيده بالنسبة لجميع الدوريات، وذلك عن طريق تعيين سكرتير تحرير مساعد لكل دورية من العاملين الفنيين لمتابعة جميع مراحل التحرير مع الجمعية العلمية المعنية أوالجهة صاحبة الدورية.

د ـ الإصدار:

١٣ـ تجميع الجهود والإمكانات لإصدار دوريات متخصصة فى صورة جيدة وحسب الأصول العلمية المتفق عليها.

١٤ـ زيادة الاهتمام بالدوريات العلمية المحلية لترقى لمستوى الدوريات العالمية، وأن يكون السعى لنشر بحوث بها لمدارس علمية أجنبية أيضا.

١٥ـ إيقاف صدور الدوريات الممعنة فى المحلية والتى لا يعرف عنها شيء حتى فى ذات الإقليم.

١٦ـ تقسيم الدوريات لفروع أكثر تخصصا داخل فرع العلم الواحد.

١٧ـ إصدار دوريات علمية على مستوى الوطن العربى لتجميع الجهود وتركيزها حتى يمكن أن تسجل فى دوريات المستخلصات لتكون تحت نظر العالم كله.

١٨ـ تحسين إخراج الدورية وسرعة النشر مع متابعة فائقة للرد على مقدمى البحوث فى الوقت المناسب ومراعاة الفترة التى تنقضى بين وصول ورقة البحث إلى الدورية ونشرها وغير ذلك من متطلبات النشر العلمي.

١٩ ـ العمل على تشجيع إنشاء مطبعة علمية للخروج من احتكار أوسيطرة المطابع التجارية

٢٠ ـ التحرر من بعض القيود المالية لاختيار المطابع ذات الكفاءة العالية فى إنجاز إصدار دوريات علمية على مستوى عال وفى مراعيدها المحددة.

هـ ـ عامة:

٢١ ـ وضع لوائح لتنظيم العناصر الأساسية لهذا النشاط فى مختلف العلوم الأساسية والتطبيقية، سواء كان فى صورة دوريات أوثبت مؤتمرات وندوات أومراجعات علمية أوكتب مرجعية أوأحادية الموضوع، وفقا للمعايير والنظم العالمية المتعارف عليها.

٢٢ ـ تتولى جهات مركزية فى الجامعة

وكذلك فى المراكز البحثية الإشراف على نشر الإنتاج الفكرى بكل صوره وفق لوائح تنفيذية موحدة واقتراح المساهمات المالية التى يمكن أن تقدم لدعم عملية النشر.

٢٣ ـ تختص الجهات المركزية للنشر العلمى بالنظر فى الطلبات المقدمة من الهيئات والجمعيات العلمية، أوالأفراد لنشر أية مطبوعات علمية أخذا فى الاعتبار دراسة وتقييم مستوى النشر العلمى، واقتراح سبل تجويده، وكذلك اقتراح الشكل العام للمطبوع وفقا للضوابط العالمية وتحديد واختيار الجهات التى يتم توزيع المطبوعات عليها على سبيل الإهداء أوالتبادل داخليا وخارجيا، ودراسة واقتراح القواعد المنظمة لنشر المراجعات العلمية والكتب بكافة أنواعها.

والله ولى التوفيق